عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

التحالف ضد "الإرهاب" والتدخل العسكري: استنتاجات سياسية أولية

تقدير موقف

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 26 أيلول/سبتمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014

ملخص

- يركز التحالف الدولي حالياً على تحقيق أهداف تضمن تعطيل قدرات تنظيم "الدولة" والنصرة ومجموعات أخرى، ووقف التمويل وتنفيذ عمليات منع تدفق المقاتلين أو عودتهم إلى أوطانهم.
- يثير التأطير الدولي المنقوص للقضية السورية قلقاً وطنياً كونه يتجاهل قضية التحرر ويتعامل مع التطورات الشاذة في المشهد السوري دون معالجة أسبابها المتمثلة بعنف وطائفية النظام وحلفائه.
- إن غياب الاستراتيجية الواضحة من قبل التحالف الدولي حيال الصراع في سوريا سيجعله مرشحاً لمزيد من المتغيرات التي تفضي إلى صعوبة القدرة على التعامل مع انعكاساته الإقليمية.
- تتراوح المآلات المتوقعة بين نموذج عراقي، وتشكل مناطق نفوذ مستقطبة إقليمياً، وخيارتمكين نظام الأسد.

بدأ الفصل الأول من العمل العسكري للتحالف الدولي ضد "الإرهاب" في الجغرافية السورية فجر يوم 2014/9/23، وترتكز هذه الحملة وفق تصريحات القائمين بها على تعطيل قدرات تنظيم "الدولة" و"النصرة" ومجموعات أخرى، وأنها ستسمر إلى أن تضمن تدمير هذه القوى تدميراً تاماً، ووقف التمويل وتنفيذ عملياتٍ تضبط الحدود لمنع تدفق المقاتلين ومنع عودتهم إلى بلادهم الأصلية.

خريطة واقع العمليات العسكرية من قبل التحالف ومن قبل النظام السوري خلال الأيام الثلاثة الأولى

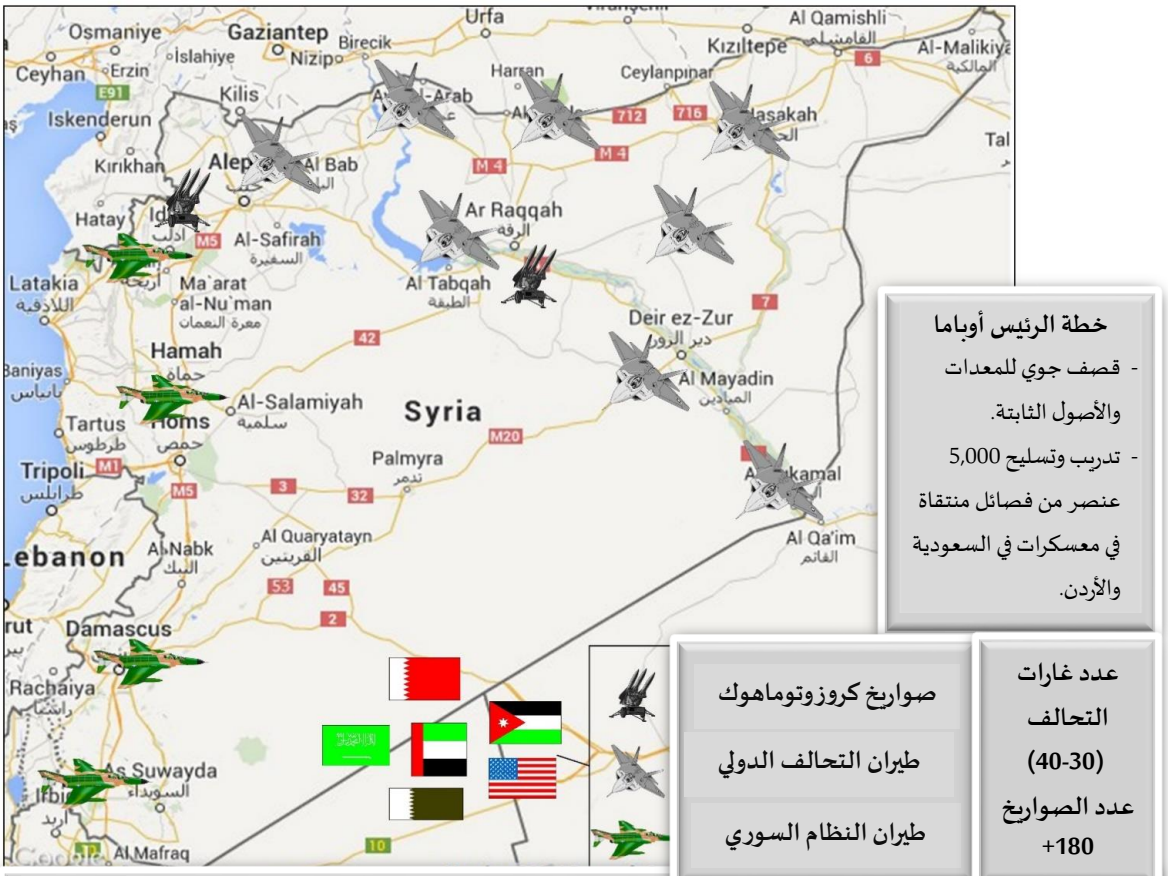

تتداول دوائر صنع القرار الأمريكي دعم الفصائل العسكرية التالية :جبهة ثوار سوريا، حركة حزم، قوات الـ YPG الكردية، وخطة التسليح تحوي على الأرجح صواريخ "مان باد" المضادة للطائرات و "لاو" المضادة للدروع، علاوة على مدفعية "هاون" وبنادق متطورة.

قلقٌ وطني مشروع

لا تأخذ المعالجة الجراحية التي ينتهجها التحالف الدولي القضية السورية بالحسبان، بل تختزلها في مسألة إرهاب. وضمن هذا الإطار، من المرشّح أن يكتفي التحالف بمواجهة التنظيمات "الإرهابية" وعلى رأسها تنظيم "الدولة" وتطويع ما استطاع من القوى المتصارعة وتوظيفها في هذه المعالجة التي ستسمر لسنين بسبب تعقيد الواقع السياسي ومحدودية المقدرة العسكرية والبشرية لتلك المنظمات. وبعد تحقيق الغايات المرادة من هذه المعالجة سيصار -وفق ادعاءات قادة التحالف- إلى الانتقال للحل السياسي في سورية. فالمطلوب أولاً وفق الرؤية الدولية إنهاء مصدر الخطر على الأمن والسلم الدوليين ثم إعادة ترتيب المشرق العربي وفق مقارباتٍ سياسية تخفّف تهديدات صراعاته الداخلية وتحصرها في إطارها المحلي فقط.

وعلى الرغم من التسليم سياسياً أنه لا يمكن لتنظيم "الدولة" أن ينجو من تدخلٍ عسكري، إذ أنّ مروقه عن المنظومة العالمية مروق مواجهةٍ واستعداء وضربه بالحائط التوازنات الدولية أمر لا يمكن ألا تردّ عليه المنظومة رداً ساحقاً، إلا أنّ ذلك لا يعني التسليم بنجاعة هذا الردّ ما دامت العبثية العنفيّة لتنظيم الدولة كانت نتيجة تراكمات سياسية متداخلة. إن غياب المراد تحقيقه على مستوى القضية السورية من ذهنية هذا التحالف وتجاهله لأبعادها الاجتماعية سيدخل الصراع في سورية في مرحلة جديدة تقطع صلاتها بما سبق. وهكذا ستؤدي ضرورات محاربة الإرهاب إلى تناسي الهمّ الأصلي للمجتمع السوري الثائر، ألا وهو التخلّص من نظام ديكتاتوري يعادي المجتمع وثقافته، ولم يفتأ إيقاعه خلال خمسة عقود في هالكة تلوَ أخرى. إن التأطير الذي انتهى إليه المجتمع الدولي للقضية السورية تأطير منقوص وإشكالي، وسيربك الخيارات المجتمعية ويضعها بين فكي كماشة متمثلة من جهة بنظامٍ فاقدٍ للشرعية أنهك موارد بلده، ومن جهة أخرى إرادة شعبية للتحرر والانعتاق فقدت من أيديها كثيراً من أدواتها لأسباب جلّها خارج إرادتها، ويصطف إلى جانب ذلك متغيرات شاذة ليست من طبيعة مجتمعها فرضتها عنفية وطائفية النظام وحلفائه.

إن هذا التأطير المنقوص الذي يختزل الإشكال السوري في واحد من نواتجه الجانبية العارضة من شأنه أن يقود عن قصد أو غير قصد لما يلي:

1- تحالف دولي لا نرى في أجندته أثراً للإرادة الشعبية السورية، ويتجاهل قضية إنسانية كبرى ألا وهي قضية التحرّر من الاستبداد ورغبة الشعوب في العيش مطمئنة وفق نمطها الثقافي الطبيعي بعيداً عن الإكراهات.

2- تعامل مع التطورات الشاذة في المشهد السياسي والعسكري دون تجفيف أسبابها المتمثّلة بالبعد الطائفي الذي أدخلته إيران وميليشياتها، والثورة المضادة لأنظمة الاستبداد التي رعتها أطراف إقليمية.

3- ومع الغفلة عن الأسباب العميقة للثورة وفي ظل الشعار الفضفاض "محاربة الإرهاب"، يمكن أن يُصبغ كل تنظيم عسكري أو رافضٍ بصبغة التطرّف إذا لم يسلّم بجهود التحالف برغم أنه يغمر الإبهام خطتّها ويجادل خبراؤه بعدم التأكّد من جدواها على هذا النحو. وربما تتعرّض بعض هذه الفصائل لاختلاجات داخلية ينتج عنها انضمام أعدادٍ من قواعدها إلى تنظيم الدولة أو اختيار الانعزال السالب الذي يحبط الجهود المدنية.

4- شرعنة خطاب القاعدة السياسي والديني وذلك لسببين:
   - تأكيد هذه العمليات سردية القاعدة عن عدوان " صليبي صفوي".
   - عدم تعرّض التحالف للإرهاب الطائفي للأسد وحلفائه ضد المجتمع السوري (السنّي)
   - عدم البتّ بوضع الميليشيات الشيعية التي ما زالت تجول في الأرض السورية برغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 2718 الذي يقتضي وقف تدفق المقاتلين الأجانب.

5- إخلال بالتوازن الإقليمي، إذ أنّ الغايات الأولية للتحالف تتمثّل بضبط الحدود وحصر الأزمة قدر المستطاع داخل المحيط السوري. وهذا ما سيجعل الجغرافية السورية مسرحاً للتفاعلات والتبادلات السياسية لعقود، وستجرّ هذه المعالجة المجتزأة الدول العربية إلى الصراع السوري بشكل عسكري مباشر فتجعلها نقاط استهدافٍ من قِبل تنظيم "الدولة". وربما يحقّق هذا الأمر هدفاً أمريكياً حيوياً متمثلاً في إبعاد الخطر القاعدي عن الولايات المتحدة وأوروبة، ولكنه يفتح مزيداً من الفرص للطموح الإيراني في المنطقة مما يطيل أمد الأزمة.

غموضٌ وتعامي عن الأسد

تكثر التحليلات التي يعلوها القلق من سلوك الإدارة الأمريكية التي قد تقودها براغماتيها في معرض العوامل المتدافعة للتخلّي عن القضية السورية لحساب تحقيق سريع للتوازن الإقليمي والدولي. ومما يؤكد هذه التوقعات الانتكاسات التي تشهدها الأجسام السياسية والعسكرية المعارضة واحتمال تحجيمها أو تخفيف مهامها. ويضاف إلى ذلك غياب الفطنة في سلوك الدول النفطية الوازنة وتحولها من موضع المناكفة الطائفية الذي ساهم في تأجّيج الاصطفاف إلى التنسيق مع إيران خوفاً من حركاتٍ معارضة داخلية تحسبها أشدّ خطراً من الخطر الخارجي. ولا شك أنَّ هذا الموقف قصير النظر سينقلب ضرراً بالغاً عليها وعلى المصلحة العربية بأسرها.

إن تجاوز الأسباب العميقة والاكتفاء بمعالجة النتائج الارتدادية مرشّح لأن يكون وصفة فشل لجميع الأطراف. وفي ظل غياب استراتيجية واضحة من قِبل التحالف الدولي حيال نظام الأسد سيبقى المشهد السوري مفتوحاً أمام النظام وإيران إلى خلط الأوراق والترويج للشعارات القومية التي تدّعي الوقوف في وجه الاستعمار أملاً في ترميم شرعيته الساقطة. وبناءً على ذلك سيبقى الداخل المنتفض متفجّراً لسببين:

1. الإغفال المقصود لإرهاب النظام ووحشيته في التعامل مع حراك جمعي إصلاحي سعى إلى الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية وتحصين سورية من أسباب الضعف والاستلاب والفساد، فلا يُتصوّر حدوث استقرار من دون زوال نظام الأسد.
2. الاستخفاف بالمصالح الكبرى للشعب السوري وتجاهل الاعتداء على ذاته الثقافية.

المآلات المتوقعة

ليس مبالغة التأكيد أنّ الأمور مرشّحة لمزيدٍ من التعقيد، فالفصل الأول من خطة التحالف هي إتمام تدمير ما حدّده بنك الأهداف، مما قد يترافق مع أخطاءٍ وأثمانٍ بشرية ومادية. أما المرحلة البريّة التي تهدف الاستئصال الكامل لتنظيم "الدولة" فإنّ أركانها لم تكتمل وتكتنفها صعوبات أكبر، ولا سيما مع احتمال تكوّن حواضن شعبية للتنظيم شبه مساندةٍ له بسبب ما سبق من حقنٍ طائفي ووجود شاخص للميليشيات الشيعية التي يُعزى إليها إزهاق الثورة أو منع ترجيح كفّتها.

المآل الأول: النموذج العراقي

وينطلق من الرؤية الأمريكية الرسمية ومنها يمكن توقع العمل سياسياً على تكريس الظروف لتوفير مناخ حل توافق سياسي أسوة بالعراق، وذلك من خلال جهد عسكري متمثلٍ في استمرار الضربات العسكرية تجاه قواعد وموارد تنظيم الدولة الإسلامية وتحجيم قوته وتحوله إلى مقاتلين في عباب الصحراء (أفغان بلا جبال). وفي هذه الأثناء يتم توجيه ضربات محكمة ضد باقي التنظيمات الإسلامية ذات الأصول القاعدية ودعم بعض الفصائل الثورية وتقوية حكومة معارضة عسكرية، وتدفع في هذه الأثناء الإيرانيين إلى قبول التخلي عن رأس النظام في إطار صفقة كاملة بدأت ملامحها باليمن ولن تنتهي في سورية ضمن بنود الصفقة الأكبر المتمثلة بالملف النووي الإيراني.

المآل الثاني: مناطق نفوذ واستقطاب إقليمي

وينطلق هذا المآل من تقاطع محدّدات الأمن الإقليمي والدولي، والتي تتفق على ضرورة سحق تنظيمات القاعدة وأخواتها في الجغرافية السورية من جهة، وترى أنّ ترسيخ الاستقطابات الطائفية والفئوية يحقّق بعض مصالحها من جهة أخرى، وذلك ضمن افتراض أن واقع التجزئة يصعب تجاوزه لغياب الهياكل السياسية القادرة ولتوازن القوى العسكرية التي تستند قوتها إلى قوى دولية ذات توجهات متعارضة. وهكذا يتمّ تقاسم مناطق نفوذٍ تتحكّم بها قوى داخلية تساندها قوى إقليمية ودولية متناحرة. وستكون حدود هذه التقاسمات غير مستقرة، ولكن ربما تصبح أكثر صلادة مع مرور الزمن أو يُصار إلى ترجمتها إلى نموذجٍ سياسي لم تنضج ملامحه بعد.

المآل الثالث: تمكين نظام الأسد

وينطلق هذا المآل من محاولة حلفاء الأسد إعادة تسويقه من خلال ترسيخ الواقع القائم بغض النظر عن تردّيه ووصوله إلى نقطة اللاعودة . ويتضمن ذلك ضرورة ضرب قوى وحركات التغيير الساخطة، وتجميد الأجسام السياسية والعسكرية المعارضة، ودمج المتبقي بعربة النظام بعد ضمان بضعة إصلاحات، وتكريس واقع الهدن وتحويلها إلى مصالحات طويلة الأمد.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org